

«**هـ) الشيخ الطوسي واتباعه ونُقّاد رأته**»

يُلاحظ في أصول الفقه لدى الشيخ الطوسي (٥٤٦هـ / ١١٥٨م) والتي يمكن أن تُعدّ جسراً بين أصول المتكلمين ومعتقد أصحاب الحديث، تحول جذريّ بشأن حجية خبر الواحد، وقبل أن يؤدي موقف الشيخ الطوسي في تأييد حجية خبر الواحد إلى ظهور تحول عملي في الفقه، وكما أشار هو في كتابه الأصولي، فهو تغيير في الرؤى النظرية وتعبير أوضح هو تجديد نظر أصولي، ذلك، أن شطراً واسعاً من فقه متكلمي بغداد كان قبل ذلك قد بُني في الحقيقة على أساس أخبار الأحاد التي كان ضعفها السّندي يتم تلافيه بإجماع الطائفة على الخبر، و في المجال العملي، فإن الشيخ الطوسي بدوره كان قد وضع نفس الأخبار بشكل رئيسي في المستندات النقلية لفقّهه. وبحسب بيان الشيخ الطوسي للمسألة، فإن رفض حجية خبر الواحد التي عرّف بها فقهاء الإمامية كانت معارضة نظرية لأخبار الأحاد المتداولة في أوساط أهل السنة، ولم يتردد هؤلاء الفقهاء عملياً في العمل بالأخبار المتداولة والمعمول بها لدى الأصحاب.

كذلك و من زاوية الرؤية النظرية و من غير الالتفات إلى القيمة العملية، ينبغي التذكير بأن إجماع الطائفة في نظرية الشيخ الطوسي الأصولية كانت ماتزال تتمتع بمكانة مهمة جداً، وبرغم أنه و من خلال نظرة عميقة كان يتوقع أن يقلل اتساع نطاق العمل بالأخبار بشكل طبيعي من مكانة الإجماع في أصول الشيخ الطوسي.

و قد جمعت آراء ونظريات الشيخ الطوسي الأصولية بين دفتي أثر عنوانه عُدة الأصول كان على الدوام من المتون الكثيرة التداول في الأوساط الإمامية. وجدير بالذكر أن شخصية الشيخ الطوسي بوصفه شيخ الطائفة، تركت أثراً خالداً في الأوساط الإمامية من بعده، وكانت البحوث الأصولية في الفترات اللاحقة، تقوم بشكل أكبر على أساس آرائه ونظرياته، حتى إن سديد الدين الحمصي عدّ الفقهاء الذين أعقبوا الطوسي مقلّدين له. و مع هذا، فلاينبغي تجاهل مكانة الشرفي المرتضى إلى جانب الشيخ الطوسي ومكانة الآراء الحرة بشكل تام، والنظر إلى التعاليم الأصولية بعد الشيخ على أنها بأسرها تكرر لتعاليمه، بل يجدر البحث عن شواهد إضافية يمكنها أن توضع بشكل أكبر التاريخ غير الواضح للأصول الإمامية في الفترة الواقعة بين الشيخ والمحققين الحليّين.

و في العقود الأخيرة من القرن ٥هـ / ١١م وطوال القرن ٦هـ / ١٢م، ألّفت آثار عديدة في أصول الفقه لدى الإمامية يصعب إبداء الرأي في مضامينها لعدم توفر مخطوطاتها، أو إضافحات بشأنها، لكن استناداً إلى المعلومات القليلة المتوفرة يمكن تمييز الخطوط العامة لها. ولايبودو أن أبأ بكر أحمد بن الحسين الخزازي النيسابوري من علماء أوساط القرن ٥هـ وأحد تلامذة الشرفي المرتضى والشيخ الطوسي، ترك جانباً في كتابه المفتاح في الأصول كل ما تتعلّمه من الشرفي المرتضى، كما أن عالماً مثل عماد الدين الطبري في أواخر القرن ٥ وأوائل القرن ٦هـ، في مؤلّفه الأصولي شرح مسائل الذريعة (١-١٦٤)، وبرغم بعد الفاصل الزمني بينه وبين عصر الشرفي المرتضى ونشأته في محفل درس أبي عليّ الطوسي، نجّل الشيخ الطوسي وناشر آرائه، وكذلك علي بن زيد البيهقي (ت٥٥٥هـ / ١١٧٠م) في مؤلّفه تلخيص مسائل من الذريعة، قد أبديا اهتماماً فائقاً بالتعاليم الأصولية للشرفي المرتضى.

وحول كتاب لعبد الله بن أحمد بن أبي مطيع في أوائل القرن ٥٦هـ عنوانه كتاب الاجتهاد، فإن التخصيم المنطقي الوحيد هو أنه كان كتاباً جدلياً في الرد على أصحاب الرأي، وتعبير أكثر وضوحاً على الحنفية فيما يبدو، ذلك أنه لم تُعرف سابقة لاستنتاج إيجابي لمصطلح الاجتهاد في الأوساط الإمامية إلى القرن ٥٧هـ / ١٣م.

و في الفترة الممتدة من عصر الشيخ الطوسي وإلى عصر كُتاب الأصول من مدرسة الحلة، فإن الأثر الأصولي الوحيد الباقي هو النصف الأول من كتاب غنية النزوع لابن زهرة الحلبي (ت٥٨٥هـ / ١١٨٩م) الذي يعدّ وثيقة مهمة لدراسة تاريخ الأصول لدى الإمامية خلال هذه الفترة. و قد بدأ ابن زهرة بحثه في بحوث الألفاظ بطرح موضوعات مثل مسائل الأمر والنهي، مبحث العموم والخصوص، حجية مفهوم المخالفة والنسخ، وواصل الحديث بحجوث الأدلة المتضمنة لبحوث الأخبار والإجماع والقياس والاستصحاب، وكان في مضامينه ومواقفه قريباً جداً من أصول الشرفي المرتضى. إن معلوماتنا عن شخصية سديد الدين الحمصي، العالم الإيراني الشهير في أواسط القرن ٦هـ توضح إلى حدّ ما خصيصة كتابه الأصولي المفقود المصادر في أصول الفقه؛ ذلك أن الحمصي من أشهر الفقهاء الإمامية والذي انبرى في القرن ٥٦هـ / ١٢م، لنقد أصول وأسلوب الشيخ الطوسي الفقهي جنباً إلى جنب ابن إدريس و ابن زهرة.

إن العيزة المشتركة التي يمكن العثور عليها لدى منتقدي الشيخ الطوسي هي تقييمهم للأصول عند الشرفي المرتضى ولأسلوبه الفقهي، حيث كانوا يجدون مواقفه أحياناً أكثر صانة من مواقف الشيخ وبنبرون للدفاع عن تلك المواقف بالتصريح، أو التلميح و إن الاستناد إلى الموقف الأصولي للمتكلمين في نفي حجية خبر الواحد، هو العلم البارز لهذه النزعات.

وعلى حد علمنا، فإن أول مصدر إمامي تحدث عن الأدلة الأربعة و عدّ العقل رابعها، كان كتاب السرائر الفقهي لابن إدريس الحلبي (ت٥٩٨هـ / ١٢٠٢م) الذي أورد في مقدمته بشكل موجز أنه في حالة فقدان دليل من الكتاب والسنة والإجماع، فالمعتمد عند المحققين التمسك بالدليل

٥ مقالة / الجزء الخامس

أصول الفقه

٥ المؤلف: احمد پاكٲچی

العقلي. وبرغم أن ابن إدريس لايضيف إيضاحاً إلى قوله هذا، لكن و من خلال معرفتنا بأسلوبه الفقهي وكذلك نظراً للتمايز الذي كان يقول به بين الأدلة الثلاثة والعلي من حيث الرتبة في الاستناد، يمكن استنتاج أن ما كان يقصده بالدليل العقلي، ليس سوى الأصول العقلية. و إن تعامل ابن إدريس يمكن مقارنته بتعامل الغزالي الذي عدّ «لدليل العقل» رابع أدلة الفقه، ولدى إيضاح أرجعه إلى أصل البراءة.

«**والتطور الأصولي في مدرسة الحلة**»

ينبغي أن يعدّ المحقق الحلبي (٥٢٦هـ / ١٢٧٧م) رائد حركة تطور في الأوساط الإمامية بالحلة، الحركة التي أوصلها العلامة الحلبي (٥٢٦هـ / ١٢٦٢م) إلى ذروتها. وبرغم أن تعاليم علماء الحلة في القرن ٧هـ كانت مدعومة بتعاليم متكلمي بغداد والشيخ الطوسي، لكنها عملياً أحدثت تطوراً جذرياً في النظريات الأصولية و في الأساليب الفقهيّة العملية. وكان الحليّون بعيدين عن عصر متقدمي البغداديين، بحيث كانت تعابيرهم حول إجماع وعمل الأصحاب (الطائفة). سواء أكان إجماعاً على حكم، أو عملاً على مضمون خبر - غامضة وبعيدة عن متناول أيديهم. و لم يكن لهم نصيب من الإدراك المباشر الذي كان للشيخ الطوسي للأساليب غير الرسمية للإمامية في عصره، والذي كان بمقدوره من خلال الاستناد إلى إدراكه هذا أن يعدّ و ببساطة النزاع مع المتكلمين في باب أخبار الأحاد، نزاعاً نظرياً وغير عملي. و لم تكن أصول الشيخ الطوسي وبعد قرنين من المنافسة مع أصول المتكلمين ودون نصر حاسم، لتلبي احتياجاتهم بطبيعة الحال.

فمحققو الحلة الذين كانوا إثر صغانهم لأقوال نقاد الشيخ يخطون خطوة على طريق التخطيط لأصول متطورة، وجدوا السبيل أخيراً في أن يؤسسوا أصول فقههم بالاستفادة من بحوث الغزالي وبقية الأصوليين من أهل السنة مثل ابن الحاجب بنسبج مختلف، و في نفس الوقت، مع المحافظة على المواقف الأصليّة والتقليدية لمدرسة الإمامية. و إن عنصر «إجماع الطائفة» الذي كان يستخدم في الفقه البغدادي القديم - سواء لدى المتكلمين، أم لدى الشيخ الطوسي - بوصفه دليلاً مستقلاً وكذلك لتلافي ضعف الأسانيد في أخبار الأحاد، وبضعفه التاريخي لم يكن قابلاً لفهمه وبطبيعة الحال غير قابل للاعتماد عليه من قبل الحليّين، فقد تمّ التقليل من شأنه والتأكيد على قلة جدواه من الناحية العملية.

وعلى هذا، فقد حذف في فقه الحلة حالة وساطة الإجماع بين «المفتي» والأدلة الفقهيّة، وبمقتضى طبيعة عدم إنكار الظنية في أغلب الأدلة، فإن استنباط الفروع من المصادر الظنية، اتخذ له موضوعة بشكل جاد. و في الحقيقة، فإن أهم خصائص أصول الفقه لدى الحلبيين كانت تسنيان الأساليب القديمة في تجنب الظن، والاتجاه نحو استنباط الفروع الفقهيّة عن الطرق الظنية والتي يمكن بلوغها مثل ظواهر الكتاب وأخبار الأحاد وبطبيعة الحال بعض الأساليب الاجتهادية. رأى المحقق الحلبي أن الأدلة الفقهيّة خمسة وأضاف إلى أدلة الكتاب والسنة والإجماع دليلي العقل والاستصحاب. ويتضح من شرحه لهذا التقسيم أنه بالحاقة أصل البراءة بأصل الاستصحاب، بؤب الأصول العقلية ليس في القسم الرابع (دليل العقل) بل في القسم الخامس (العنوان العام للاستصحاب)، واعتقد بمصاديق أخرى لدليل العقل. ورأى أن القسم الرابع، أو دليل العقل على شكلين: الأول الدلالات العقلية الخاصة بالخطاب، و هي «لحن الخطاب وفحوى الخطاب ودليل الخطاب»؛ والثاني المستقلات العقلية.

ويقع على رأس أهم المؤلفات الأصولية لتدوين العمدة الحليّة ظلّت ناقصة بحسب شهادة تلميذه آثار العلامة الحلبي وبشكل خاص مبادئ الوصول. و إن مجموعة الآثار المهمة التي ألّفت بعد آثار العلامة الحلبي هي في حقيقتها شروح على آثاره. و إن التيار الفقهي الذي بدأ في الحلة، استمر منذ فترة قديمة على أيدي فقهاء في إيران والبحرين وجبل عامل، لكن وبرغم كثرة المؤلفات في الفقه، فإنه قلما يلاحظ اتجاه للتأليف في الأصول.

و من المؤلفات القليلة، تجدر الإشارة إلى جامع البين في فوائد الشرحين للشهيد الأول الذي حاول المؤلف أن يوثاق فيه بين الشرحين الشهييرين تهذيب الوصول لعמיד الدين الأعرجي وضياء الدين الأعرجي، كما منخ في مقدمة ذكرى الشيعة بشكل موجز ضمن حديثه عن أدلة الفقه وقصرها على الأدلة الأربعة الشهيرة، مجالاً أوسع لدليل العقل ورأى أنه على قسمين: الأول تلك المجموعة من الدلالات العقلية غير القائمة على الخطابات الشرعية والتي تشتمل المستقلات العقلية والأصول العقلية (البراءة والاستصحاب)؛ والثاني تلك المجموعة من الدلالات العقلية القائمة على الخطاب. كما ضمّن في هذا القسم بعض البحوث المتعلقة بالملازمات العقلية مثل مقدمة الواجب، فضلاً عن دلالات لحن الخطاب وفحوى الخطاب ودليل الخطاب.

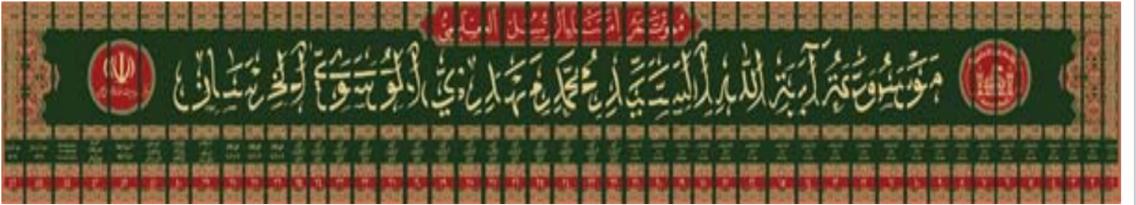
ومواصل الحركة المحدودة لتدوين الأصول، ينبغي أن نضيف أن جهود السيد بدر الدين الكركي (ت١٥٢٧هـ / ١١٤٢م) في تأليف أثره الأصولي العمدة الحليّة ظلت ناقصة بحسب شهادة تلميذه الشهيد الثاني؛ إلا أن منعتف تدوين الأصول خلال هذه الفترة كان معالم الأصول للشيخ حسن نجل الشهيد الثاني الذي مايزال حتى اليوم متداولاً في الحوزات العلمية الشيعية بوصفه متناً تدريسياً. وميزته هي البحوث التحليلية والمنقحة في نفس الوقت وإبداء المؤلف آراءه الشخصية التي ينبري فيها أحياناً لنقد نظريات الحلبيين الأصولية.

«**ز) تعارض الفكرين الأخباري والأصولي**»

تزامناً مع تبلور المدرسة الأصولية في الحلة، كان نفي الأساليب الأصولية وقصر مصدر الأحكام على النصوص الواردة عن الأئمة عليه السلام إلى جانب نفي التقليد، بوصفهما ركنين أساسيين للفكر الأخباري، في حالة تبلور في بيئة الحلة نفسها ويلاحظ أحد مظاهرها في آثار رضي الدين ابن طاووس (ت٤٦٦هـ / ١٢٦٦م)، إلا أن هذا النمط من التفكير لم يتخذ وإلى عدة قرون شكل مدرسة متكاملة. وتعدّ أمين الإسترابادي (ت١٣٣٣هـ / ١٢٢٤م) بوصفه أول من دوّن الأفكار الأخبارية وطرحها في إطار نظرية مضادة للأصول، في تاريخ الفقه، برغم أنه كان يرى أن نظريته ليست فكرياً جديداً، بل تنتمه لحركة أصحاب الحديث الإمامية. و قد نقد في آثاره وبشكل خاص الفوائد المدنية، الأساليب الأصولية للحليين وعدّها اقتباساً من أصول أهل السنة وغير منسجمة مع البنية الأساسية للفقه الإمامي. و في محاربتّه للمصادر الظنية، عدّ حتى ظواهر كتاب الله بعيدة عن الحجية؛ ويطرحه نظرية أن الطريق الوحيد للوصول إلى مضامين الكتاب والسنة النبوية هو أخبار الأئمة عليه السلام عدّ بشكل عملي الأخبار، الدليل الوحيد. و في هذه الأوضاع، كان لدليل الإجماع وضع خاص، فكان يتم تضعيفه من قبل كلا المدرستين؛ إذ إن الإجماع لم يكن في فكر الأخباريين معتداً به أساساً، و في المدرسة الأصولية وبرغم بعض الجهود للدفاع عن قيمته، فكانت قد وجهت إليه انتقادات شديدة.

تعريف بكتاب

موسوعة آية الله السيد محمد مهدي الموسوي الخرسان



في أواسط القرن ١٢هـ / ١٨م كتب علماء معتدلون من الجناح الأخباري ممن كانوا أصحاب نظريات أصولية، و في تعامل منصف لهم مع علم الأصول، تقبلوا قسماً من الأساليب الأصولية، واستدلالات الأصوليين. و من ثمار هذه الحركة ينبغي أن نذكر آثاراً مثل شرح الوافية لسدر الدين الهمداني ومقدمة الحدائق للشيخ يوسف البحراني ونخبة الأصول لمحمد بن علي البحراني، التي هي بحد ذاتها آثار أصولية من وجهة نظر ما. و قد هيأت هذه الحركة، الأرضية لأن يبعث الوحيد البهبهاني (ت١٣٥٥هـ / ١٧٩١م) وأخر ذلك القرن، الحياة مرة أخرى في الفقه المستند إلى الأصول في أوساط الفقه الإمامي.

و من أهم المؤلفات في أصول الفقه، يجب أن نذكر حاشية المعالم لسلطان العلماء المازندراني (ت١٤٢٤هـ / ١٥١٦م) والوافية للفاضل التوني (١٧١٢هـ / ١٦٤١م)، في الفترة التي سبقت الوحيد البهبهاني؛ والقوانين المحكمة للميرزا القمي (١٢٣٦هـ / ١٨١٤م) والفصول لمحمد حسين الأصفهاني (ت١٣٥٤هـ / ١٨٣٨م)، في الفترة التي أعقبته، وكان هذان الأثران بشكل خاص وحتى القرن الأخير من أكثر الكتب تداولاً في الحوزات العلمية.

«**ح) المدرسة الأصولية للشيخ الأنصاري**»

بادر الشيخ مرتضى الأنصاري (ت١٢٨١هـ / ١٨٦٤م)، الفقيه القدير الذي ألقت تعاليمه الأصولية بظلالها على تعاليم الأوساط الإمامية في المائة وخمسين سنة الأخيرة، ولدى تناوله نظريته و من غير الخوض في البحوث الواسعة المتعارف عليها في الآثار الأصولية حتى ذلك الحين وبأسلوب بديع في التمهيد، إلى قصر بحثه على نطاق خاص من البحوث الأصولية، أي الأصول العملية. وبرغم أن كليات بحث الأصول العملية تلاخظ في أصول فقه ما قبل الشيخ أيضاً، لكن ما يضيئ على نظرية الشيخ طابعاً متميزاً هو الزاوية التي ينظر منها في طرح البحث التي تجلت بأسلوب موجز ومنطقي في مقدمة كتابه الفرائد. فقد صور الشيخ الأنصاري في هذا الكتاب الذي هو المصدر الرئيس لدراسة الأسس والأفكار التي يتبناها في أصول الفقه برؤية فلسفية، وضع المكلف الحائر في مواجهة المجموعة الفقهيّة المعقدة، ورأى أن وقوفه على التكليف الشرعي بالحصر العقلي، على ثلاث مراتب هي القطع والظن والشك. وحدد الشيخ البحث في القطع والظن بحدود الحاجة، وخصص القسم الرئيس من كتابه لدراسة حالات الشك والذي هو ميدانه في التنظير الأصولي. و في تعامله مع حالات الشك مرة أخرى -وباتخاذه الحصر العقلي أساساً - طرّح منظومة قائمة على الأصول العملية الأربعة: الاستصحاب والتخيير والبراءة والاشتغال (أو الاحتياط) التي يُعدّ وضعه لها إلى جانب بعضها مع طرحه نظرية جامعة ومناعة لإزالة الشكوك استناداً إلى هذه الأصول الأربعة، من خصوصيات فكره الأصولي.

ولدى عدّ أهم المؤلفات في أصول الفقه المتأخرة عند الإمامية، تجدر الإشارة بعد كتاب الفرائد، أو الرسائل للشيخ الأنصاري، إلى كتاب الكفاية لأخوند الخراساني (ت١٢٣٩هـ / ١٩١١م) الذي كان كتابه خطوة على طريق مدرسة الشيخ وبتجاه توسيع نطاق أصوله. وجدير بالذكر أن الترتيب المتداول للمتون التعليمية لأصول الفقه في الحوزات الحالية للإمامية، ينسجم مع الترتيب الزمني لتأليف هذه المتون، وإن انسجام مكانة المتون التعليمية هنا مع التطورات التاريخية لعلم الأصول يعين الباحث على إدراك التعاليم الأصولية بشكل أعمق. و في الأسلوب التقليدي للتعليم، تُدرّس أولاً الآثار الأكثر قدماً مثل معالم الشيخ حسن وقوانين الميرزا القمي، و في مرحلة متطورة، تدرس الفرائد والكفاية.

«**ط) أصول الفقه في الأوساط الزيدية**»

فيما يتعلق بالفقه القديم للزيدية وأساليبه الأصولية، ينبغي أن يبدأ الحديث أولاً عن زيدبن علي (١٣٢هـ / ٧٣٩م) من علماء أهل البيت عليه السلام الذي رأى استناداً إلى رواية وإردة في مسند زيد والذي ورد في سند روايته أبو خالد الواسطي، بعد الكتاب والسنة، «إجماع الصالحين» و في حالة عدم العثور على الحكم، الاجتهاد والقياس من قبل «إمام» و «قاضي المسلمين» من بين الأدلة الفقهيّة. و إن هذه الرواية قريبة جداً من الروايات الشبيهة بها الشائعة في الكوفة لتابعين مثل عمارة بن عمير وعامر الشعبي، وكان مضمونها نهجاً لفقهاء الكوفة في عصر زيد.

في النصف الأول من القرن ٣هـ / ٩م، كان القاسم بن إبراهيم الرسي (ت٢٤٢هـ / ٨٦٠ م) أحد الأئمة الزيدية في الحجاز، شخصية بارزة في تاريخ علم الكلام والفقه لدى الزيدية؛ وكان و هو الذي ينزع في عقائده إلى آراء المعتزلة، يتبع في الفقه والأصول أيضاً الأساليب القريبة من متقدمي المعتزلة مثل جعفر بن مشر على ما يبدو، وكان المذهب القاسمي منسوباً إليه. وبرغم أنه وإلى جانب نشر المذهب القاسمي، كان شعور الزيدية بصلّة القرىي بأبي حنيفة يحدو بهم وبشكل خاص في أجواء العراق، إلى الاقتراب من الأساليب الفقهيّة الحنيفة، لكن لاينبغي أن نبالغ في تأثير هذه النزعة في الحجاز في النصف الأول من القرن ٣هـ، وخاصة في الحديث عن القاسم نفسه، إذ لايجب أن نعتده من الذين ينزعون إلى الأساليب الحنيفة التي كانت الطرف المقابل لأسلوب المتكلمين المتقدمين.

و في النصف الثاني من القرن ٣هـ، كان النفوذ المتزايد للأساليب الأصولية للحنفية في الأوساط الزيدية من جهة، وإعادة المعتزلة النظر بشكل رئيس في أساليبهم الفقهيّة من جهة أخرى، قد جعل المذهب القاسمي أيضاً بحاجة إلى إعادة النظر في أصول الفقه، وتبعاً لهذه الحاجة، حلّ المذهب الهادوي محلّه. فقد أسس الهادي إلى الحق، حفيد القاسم الرسي من خلال اتخاذه عناصر المذهب القاسمي أساساً واستفادته من الأساليب الأصولية الحنافية، نظاماً في فقه الزيدية اشتهر بالمذهب الهادوي، وأصبح قريباً من المذهب الحنفي في نهاية المطاف. وطوال قرون كان المذهب الهادوي، المذهب الغالب على التعاليم الفقهيّة الزيدية وترك أثراً عميقاً في الأوساط الزيدية في الفترة التي أعقبت الهادي إلى الحق.

ولدى البحث عن الكتابات الأصولية، لالتاحظ وحتى القرن ٥٦هـ نزعة نحو التدوين. و من النماذج القليلة تجدر الإشارة إلى كتاب القياس للهادي إلى الحق الذي كان رسالة في تأييد المبادئ الأصولية للقياس. و في بداية القرن ٧هـ / ١٣م، ينبغي أن نذكر أثراً بعنوان صفوة الاختيار لعبد الله بن حمزة المنصور بالله (ت١٣١٣هـ / ١٢١٦م) الذي كان مؤلفاً جامعاً في البحوث الأصولية، والذي أغقبته مؤلفات مثل ينابيع النصيحة للحسين بن بدر الدين (ت١٦٢٢هـ / ١٢٤٤م) والدرة المنظومة في أصول الفقه لعبد الله بن زيد العنسي (ت١٦٦٢هـ). و في القرن ٥هـ / ١٥م، وكما هو الحال في المجالات الأخرى، أحدث ابن المرتضى أحمدبن يعينى (ت١٨٦٠هـ / ١٢٤٩م) تطوراً في الأصول أيضاً، فألّف في هذا العلم آثاراً عديدة وشكل خصائص كتابه المهم معيار العقول.

و إن أبرز مكانة في الأصول لدى الزيدية بعد ابن المرتضى هي لكتاب الكافل الذي ألّفه محمد بن يحيى بهران (ت٩٥٧هـ / ١٥٥٠م) والذي كتبت عليه عدة شروح يمكن أن نذكر من أكثرها انتشاراً: شرح أحمد بن محمد ابن لقمان (ت١٢٩٢م / ١٢٩٠م)، المطبوع في صنعا (ت١٣٢٥هـ / ١٩٤١م) والروض الحافل لإبراهيم بن محمد المؤيدي (ت١٨٣٣هـ / ١٦٢٧م).

و في القرن ١١هـ / ١٧م، شرح الحسين بن القاسم، أحد الأئمة الزيدية مؤلفه الأصولي الموجز، الغاية في أثر بعنوان الهداية، حيث كان المتن والشرح كلاهما يتمتمعان بالرواج. كما شرح الحسن بن أحمد الجلال مختصراً لآخر لصارم الدين الوزير (ت١٩١٣هـ / ١٨٥٧م).

بعنوان الفصول اللؤلؤية. وأخيراً و في القرن ١٣هـ / ١٩م، ينبغي أن نذكر الكتاب العلمي إرشاد الفحول لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٣٥٠م / ١٨٣٤م) الذي كان برغم تمسك المؤلف بالمذهب الزيدي، بحثاً مقارناً في أصول المذاهب الإسلامية المختلفة، ويعدّ أثراً فريداً من نوعه.

المصدر: دائرة المعارف الإسلامية الكبرى

بجهود متظافرة وعملٌ دوؤوب إزاحة الستار عن

موسوعة تضم ٤٦ مجلد

ازاحت العتبتان المقدستان العلوية والحسينية الستار عن موسوعة العلامة المحقق السيد محمد مهدي الخرسان دام عزه، وذلك في ختام مؤتمر أمّناء الرسل، وهي موسوعة تاريخية فقهية عقائدية، تأليف وتحقيق السيد محمد مهدي الخرسان، حيث تبنت العتبة الحسينية المقدسة من خلال مجمع الإمام الحسين عليه السلام العلمي طباعة هذه الموسوعة التي تتألف من ٤٦ مجلد مقسمة على النحو التالي:

١- موسوعة ابن عباس ج-١ج-٢١.

٢- موسوعة ابن إدريس الحلبي (السرائر) ج-١ج-١٤.

٣- علي امام البررة ج-١ج-٣.

٤- منتقلة الطالبين.

٥- بغية الطالب في ايمان ابي طالب.

٦- مزيل اللبس في مسألتي شق القمر ورد الشمس.

٧- المحسن السبط مولود أم سقط.

٨- السجود على التربة الحسينية وحى على خير العمل.

٩- نهاية التحقيق فيما جرى في امر فدك للصديقة

والصديق والبيان في اخبار صاحب الزمان عليه السلام.

١٠- مقدمات كتب تراثية ج-١ج-٢.